المرأة الكويتية بين الحقوق والواجبات

حظيت المرأة بحقوقها في الاتفاقيات الدولية بدءاً من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك العهدين الدوليين وما تبعهما من اتفاقيات تخص المرأة والصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجانها المتخصصة وخاصة اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩، والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٨١. ولعل من أبرز ما أحرزته للعمل على تطبيق هذه الاتفاقية هو صدور البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية والمعروف ببروتوكول ٢٠٠٠، واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، واتفاقية حماية الأمومة والإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة. وتكمن أهمية هذه الحقوق في مدى مساهمتها في حماية حقوق المرأة وذلك من خلال إقرارها لآليات فعالة لحمايتها.

ومن هذا المنطلق، تم إقرار اليوم العالمي للمرأة وهو احتفال عالمي يصادف الثامن من شهر مارس من كل عام ويقام للدلالة على الاحترام العام وتقدير المرأة لإنجازاتها الاقتصادية والسياسة والاجتماعية. فهو يوم مميز يُعترف به نظير دورها الفعال وما حققته بغض النظر عن أي تقسيمات أخرى مثل القومية واللغة والثقافة والبيئة الاقتصادية أو السياسية. والاحتفال بهذه المناسبة جاء على إثر عقد أول مؤتمر للاتحاد النسائي الديموقراطي العالمي والذي عقد في باريس عام ١٩٤٥. ويصاحب الاحتفال سمة سياسية قوية وشعارات إنسانية معينة من قبل الأمم المتحدة للتوعية الاجتماعية بمناضلة المرأة عالميا.

وأكدت دولة الكويت على أن حقوق المرأة واحترام إنسانيتها جزء لا يتجزأ من مكونات واهتمام الدولة وترفض أي انتقاص أو انتهاك يمس حقوقها استناداً إلى تعاليم الدين الإسلامي الحنيف. وتحترم دولة الكويت المواثيق الدولية وما تضمنته نصوص الدستور الذي تمت صياغة

مواده بشكل يخاطب الرجل والمرأة على حد سواء مستشهداً بذلك بنص المادة (٢٩) من الدستور الكويتي والذي جاء فيه إن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين". والقانون الكويتي خير حافظ لحقوق المرأة ومستكملا لجهودها الرامية للحفاظ على كرامتها وحقوقها. وبناء على ذلك، تم إصدار بعض القوانين والتشريعات الوطنية التي تعزز وتصون حقوق و دور المرأة في المجتمع.

وتشكل المرأة الكويتية أكثر من نصف سكان الدولة بنسبة ٥١٪ في الربع الأول من عام ٢٠١٧ وأحرزت تقدماً نوعياً ملموساً في معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي وسوق العمل. وتبني دولة الكويت خطة إنمائية متوسطة الأجل لتعزيز دور المرأة وتحديث كافة التشريعات ذات العلاقة بقضايا المرأة الكويتية بما يسهم في إزالة كافة أشكال التمييز ضدها. وتتضمن هذه الخطة مجموعة من السياسات التي تضمن دعم برامج تنمية قدرات المرأة الاجتماعية والاقتصادية والحرفية وكفالة استقرارها الأسري والنفسي وتعزيز دورها في المشاركة في الحياة العامة وتوفير الخدمات للمرأة العاملة وتشجيع ودعم دورها في مجال المشروعات الصغيرة. كما تسعى هذه السياسات إلى إيجاد آلية مؤسسية لحماية المرأة من حالات العنف بكافة أشكاله المجتمعي والأسري من خلال إنشاء مركز وطني لمناهضة العنف المجتمعي الأسري وحمايتهن ودعمهن بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية.

كما تحرص دولة الكويت على تمكين المرأة الكويتية وتوسيع أطر مشاركتها المجتمعية من خلال تعزيز دورها في مراكز صنع القرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع. وهذا الحرص والاهتمام بعمل المرأة لم يقتصر على الجانب المدني فحسب بل امتد ليشمل الجانب العسكري تعزيزا لدور المرأة وأهميتها حيث تم فتح العديد من مجالات العمل من بينها توظيف العنصر النسائي في قوة الشرطة والتحقيقات.

وحازت المرأة الكويتية بدعم سياسي منقطع النظير الأمر الذي ساعدها على المشاركة في صنع القرار وتقلدها لمناصب قيادية عليا مثل الحقائب الوزارية وترأسها مجالس إدارات ومؤسسات مهمة سواء في القطاع الحكومي أو الخاص والتحاقها بالسلك الدبلوماسي ممثلة لدولة الكويت في عدد من الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية بالإضافة لانضمامها للسلكين العسكري والقضائي. وتأكيداً على حرص دولة الكويت وتقديراً لأهمية المرأة، فقد أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (٩١٩) لتحديد اليوم السادس عشر من مايو يوماً للمرأة في الكويت سنوياً حيث تحتفل أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في هذا اليوم الذي حصلت فيه المرأة الكويتية على حقوقها السياسية.

ومن مبدأ الحرص المطلق، تم إنشاء لجنة شؤون المرأة التابعة لمجلس الوزراء والتي تسعى إلى تحقيق أهداف عدة من بينها تقديم التوصيات للنهوض بأوضاع المرأة وإبداء الرأي فيما يقدم لها وعرضه على الجهات المختصة. وتشمل تلك الأهداف التعريف بدور المرأة في المجتمع وتمكينها من أداء دورها في التنمية الشاملة وتعزيز الدور الاقتصادي للمرأة في جميع القطاعات والمساهمة في رفع مستوى الوعي الثقافي لدى المرأة الكويتية.

فعندما نذكر المرأة الكويتية، تنهال على أذهاننا صور كثيرة عن الواقع الذي عاشته في مختلف الحقب. فنجدها شهيدة وأسيرة أفنت دماءها في سبيل إعلاء راية الوطن الحر، ونجدها طبيبة وممرضة تصارع الأوبئة والأمراض من أجل سلامة الشعب، ونجدها في مراكز صنع القرار ليس في المجال الاقتصادي والاجتماعي فحسب بل في المجال السياسي والعسكري والقانوني أيضا. كما نراها عضوة في البرلمان الكويتي ومتقلدة لمناصب عليا مثل الحقب الوزارية ومترأسة لمجالس وإدارات ومؤسسات مهمة الحكومية منها والخاصة. فضلاً عن التحاقها بالسلك الديبلوماسي ممثلة لدولة الكويت في العديد من الهيئات والمنظمات الإقليمية. فقد أثبتت المرأة

الكويتية للعالم أجمع في ظل جميع الأزمات الراهنة أنها النموذج المقاوم باستخدام كافة الوسائل والسبل.

فللمرأة صور كثيرة من التضحيات والإنجازات التي رسمت خطا واضحا في بناء مجتمع قوي متماسك على صعيد الأفراد والمؤسسات على حد سواء، حتى أضحت عاملاً وجزءاً لا يتجزأ من قوام المجتمع الكويتي. وجدير بالذكر دورها الحالي في مواجهة أزمة فيروس كورونا والتي قامت فيها بتجسيد أرقى المواقف في التصدي لأي أزمة تمر بها البلاد. فكانت الطبيبة والممرضة والموظفة والأم التي تحفظ أبناءها ومن بعدها المجتمع. فهي المرأة التي تبني قوام المجتمعات المتطورة. فسعيها الدؤوب ومساهمتها في تطور وتنمية المجتمع الكويتي وتحقيق استقلاله لإظهار البلاد بالصورة الأمثل على الصعيد الدولي، جعلها إحدى الدعائم الأساسية في هيكلة المجتمع الكويتي.